

هل انتفت الحاجة إلى صندوق النقد الدولي؟

سايبين عويس

في آخر حلقات التعطيل الحكومي، ما بات يعرف بعقد وزارة الاقتصاد التي حرص متابعون لملف التأليف على القول ان سبب بروز هذه العقدة رغبة رئيس الجمهورية ان يكون له كلمة في الملف الاقتصادي والمفاوضات مع صندوق النقد الدولي، على اعتبار ان وزير الاقتصاد سيكون في عداد الوفد الوزاري الرسمي الى جانب وزير المال وممثل المصرف المركزي الى المفاوضات مع الصندوق. نظرية ترفضها اوساط الرئيس المكلف ولا ترى فيها سبباً وجيهاً للتعطيل بل لإخفاء السبب الحقيقي الكامن في العقدة الأساس اي التثاقل المعطل.

في الانتظار، ينزلق **#لبنان** الى مزيد من الانهيارات والازمات التي فرضها انفجار الازمة المالية والنقدية والاقتصادية قبل نحو عامين وتحديداً منذ اندلعت انتفاضة السابع عشر من تشرين ٢٠١٩ وما رتبته من اقفال للقطاع المصرفي الذي كشف أزمته وفضح المخفي منها.

منذ أعلنت حكومة حسان دياب قرار التخلف عن سداد الديون السيادية، دخل لبنان مرحلة جديدة في مقارنة ازماته المتلاحقة. تبلورت تلك المقاربة مع خطة تلك الحكومة للخروج من الازمة، والدخول في ١٧ جولة من المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، لم تأت بأي تقدم لثلاث أسباب رئيسية لا يمكن إهمالها. أحدها سياسي يتمثل في غياب الضوء الأخضر الاميركي عن سير لبنان على طريق التعافي الاقتصادي والمالي، فيما انصب السبب الثاني في إطار رفض القطاع المالي والمصرفي، مدعوماً من المجلس النيابي للمقاربة الحكومية في التعاطي مع خسائر هذا القطاع، ما أدى الى تعليق المفاوضات بعدما تبنى وفد الصندوق المقاربة الحكومية. وتمثل السبب الثالث في استقالة الحكومة ما أدى حكماً الى توقف المفاوضات.

لم يكن الدخول في التفاوض مع الصندوق بناء على طلب لبنان الرسمي المساعدة التقنية أمراً سهلاً، خصوصاً وان "حزب الله" لم يكن يوماً مقتنعاً بالوصول الى برنامج مع الصندوق، لما يرى فيه وصاية دولية من الباب الاقتصادي والمالي، وتدخلاً مباشراً في السياسات الحكومية. وهذا الامر لم يتغير اليوم. وثمة من يقول ان ال ١٠ في المئة التي رفضها الحزب في المبادرة الفرنسية تمثلت في هذا البند الى جانب الانتخابات النيابية المبكرة.

في الجولات التفاوضية السبعة عشر الماضية، كان التركيز على الشق المالي كبيراً، قبل الولوج الى الشروط التي سيفرضها الصندوق، والتي لا تأتي الا عند وضع البرنامج. علماً ان الوسط اللبناني الرسمي والاقتصادي يدرك تماماً تلك الشروط او ما يعرف بوصفات الصندوق، والتي كانت مدار جدل وحتى رفض من الجانب اللبناني نظراً الى ما ترتبه من سياسات تقشفية قاسية على المجتمع اللبناني ان يتقبلها.

قبل عامين، كانت تلك الشروط بمثابة سم على اللبنانيين تجرعه، نظراً الى انها كانت ستؤدي إلى تغيير جذري في مستوى المعيشة ونمط الرفاهية القائم. ولكن ما لم يقبله اللبنانيون من الصندوق "الفزاعة"، وقعوا في فخه وتقبلوه بفعل امر واقع فرضه الانهيار.

أبرز وصفات الصندوق خمسة تتمثل بتحرير سعر الصرف ووقف تثبيت ربط العملة الوطنية بالدولار على سعر محدد، اعادة النظر بالنظام الضريبي والذهاب الى زيادة في الضرائب ولا سيما الضريبة على القيمة المضافة، اعادة هيكلة القطاع العام وتقليص حجمه وزيادة إنتاجيته، رفع الدعم عن الاستيراد والسلع والخدمات، بما فيها حكماً الدعم على المحروقات، خصخصة القطاعات ذات الانتاجية والمردود العالي، كالكهرباء والاتصالات والمياه والطيران المدني والريجي، من اجل فتح باب المنافسة وتحسين الاسعار والخدمة وكسر الاحتكارات.

لم يمض على بدء الانهيار المالي والاقتصادي امان الا وكانت غالبية هذه الشروط وربما أقساها قد تحقق، من دون "جميلة" الصندوق! فالليرة اللبنانية انهارت وسعر الصرف المثبت بفعل قرار حكومي وتنفيذ السلطة النقدية قد أصبح ٨ أسعار، وتحرر من ذلك القرار بعدما رفض المصرف المركزي يده بطلب من حكومة حسان دياب. اما رفع الدعم فبات مسألة ايام قليلة، وهو أتى على مراحل تدريجية أدت الى خفض فاتورة الاستيراد الى النصف. ما سيؤدي الى تقليص عجز ميزان المدفوعات، كما يريد الصندوق.

بالنسبة إلى القطاع العام، فهو انهيار وتحلل، ولم يعد في اماكن مؤسسات الدولة وإداراتها الاستمرار من دون اللجوء الى اعادة الهيكلة. وتراجع عائدات الخزينة سيدفع وزارة المال الى اعادة النظر ببعض الضرائب، ولا سيما رفع الدولار الجمركي والعقاري، وهذا الامر هو مسألة وقت فقط، سيتم "تبليعه" للبنانيين قريباً. وما تهاقت اللبنانيين على تسجيل عقاراتهم وممتلكاته الا محاولة استباقية يائسة للاستفادة من السعر المخفض للدولار.

ولكن مقابل هذا الواقع الاليم الذي بلغه لبنان بهمة سلطاته الفاعلة والصلاحيّة والأهليّة، ما هو رأي الصندوق، وهل فعلاً كان فرض شروطاً على لبنان أو ان جل ما كان في التداول ليس الا توقعات وتحليلات؟

مصادر مواكبة لعمل الصندوق تؤكد في هذا المجال ان المؤسسة الدولية لم تطلب او تشتترط يوماً أي امر على لبنان، لا ضمن تقارير بعثاتها او خلال المفاوضات التقنيّة الاخيرة. وبالنسبة الى هذه المؤسسة، اي برنامج مع اي دولة يجب ان يضمن استقرار تنامي الدين الذي يشكل العائق الاول كما هي الحال في لبنان، حيث لم يتحقق اي تفاهم داخلي حول معالجة مشكلة الدين العام الداخلي. اما المفاوضات فعلمت في الخلاف على الارقام المتعلقة بحجم الخسائر الماليّة، ما أدى الى توقّفها.

وتعود المصادر الى التذكير بأن ما يعتبره لبنان اليوم شروطاً ليس في الواقع الا توصيات هي ثمرة تحارب دول اخرى. وهنا تذكر المصادر ان الصندوق أوصى منذ اقرار الحكومة اللبنانيّة سياسة الدعم بعدم الدخول فيها لان الدعم يعود بالمنفعة على الاثرياء، وينهك قدرة الدولة على الصمود ويستنفد احتياطات المصرف المركزي. لم يؤخذ بتلك التوصية ما أدى الى تحقق المخاطر الثلاث المشار اليها وانفجار الوضع الاجتماعي.

الصندوق نصح لبنان بالاستعاضة عن دعم السلع بدعم الاسر المحتاجة وكان هذا الموضوع مدار نقاش جدي لم يصل الى نتيجة.

التوصية الاخرى بتنظيم القطاع المالي لم تلق آذاناً صاغية بل ذهب القطاع الى عملية اقتطاع قسرية للودائع لتقليص الخسائر.

أوصى الصندوق بضرورة اقرار قانون الكابيتول كونترول من اجل تنظيم وضبط ادارة السيولة، وهنا ايضاً امتنعت السلطات عن إصدار القانون، وتركت السوق في تخبط أدى الى إطاحة الثقة بالمصارف وبالدولة والمصرف المركزي على السواء.

أما مسألة تحرير سعر الصرف، فالصندوق أوصى السلطات اللبنانيّة بضرورة الا يكون هناك عدة أسعار للصرف كما هو حاصل اليوم.

بقطع النظر عن وجود برنامج مع الصندوق او لا، او وجود تمويل خارجي تأمل به الحكومة اللبنانيّة العتيدة، ترى المصادر ان على لبنان مقارنة العلاقة مع الصندوق على انها توصيات وليس شروط للاستيفاء. ووجود برنامج او تمويل لن يكون كافياً إذ يترافق مع إطار يسهم بوضع رؤية واضحة والتزام ثابت بالمضي بالإصلاحات المطلوبة لمصلحة لبنان.

في الخلاصة، قطع لبنان شوطاً كبيراً على طريق الانهيار، فأخذ من توصيات الصندوق ما يصب في مصلحة سلطته، وأسقط ما يحقق مصلحة البلد. مضى عام وشهران على آخر جولة من المفاوضات، تدهور خلالها الوضع في شكل دراماتيكي، فأبي وصفات او توصيات جديدة يمكن ان يحملها الصندوق، وهو المدرك ان اي اجراء لا يتلاقى مع المصالح الشعبيّة لن يجد له طريقاً نحو التنفيذ، فهل انتفت الحاجة الى الصندوق ما دام السقوط المدمر سيد المشهد اللبناني او أصبح في الواقع المخرج الروحية لاستعادة التعافي؟